



Volume 7, Issue 5, May 2020, p. 157-171

İstanbul / Türkiye

Article Information

Article Type: Research Article

This article was checked by iThenticate.

Article History:

Received
15/04/2020

Received in revised
form

27/04/2020

Available online

15/05/2020

THE WOMEN'S QUOTA AND THE LOW STATUS OF WOMEN - A STUDY ON THE COLLECTIVE MIND AND THE VIEW OF WOMEN IN SOCIETY

Kefaa Anaim HANTOOSH¹

Abstract

The research aims to identify the effect of customs, traditions and values on shaping the collective mind and the general culture of society towards the perception of women. And to identify the importance of the role of socialization in shaping the mental image of women and their place in society. As well as learning about the social and political reality of women in Iraqi society. The research reached a number of results, the most important of which are: The political participation of women is affected by the degree of society's progress, the culture and nature of this society, and the traditions, ideas and beliefs prevailing in it.

Socializing has an important role in shaping the mental image of individuals.

The quota system recognizes the inferiority of women and their low status in society.

Women can reach political decision-making positions without the quota if society becomes more confident in them.

Key words: women, women's quota, status, collective mind.

¹ researcher, Al Muthanna University, iraq, kafaa.mialy@yahoo.com

الكويت النسائية وتدني مكانة المرأة: دراسة عن العقل الجمعي والنظرة الى المرأة في المجتمع

كفاء انعيم حنتوش²

الملخص

يهدف البحث الى التعرف على أثر العادات والتقاليد والقيم في تشكيل العقل الجمعي والثقافة العامة للمجتمع نحو النظرة الى المرأة. والتعرف على مدى أهمية دور التنشئة الاجتماعية في رسم الصورة الذهنية للمرأة ومكانتها في المجتمع. كذلك التعرف على الواقع الاجتماعي والسياسي للمرأة في المجتمع العراقي.

وتوصل البحث الى عدد من النتائج اهمها:

تتأثر المشاركة السياسية للمرأة بدرجة تقدم المجتمع، وبثقافة وطبيعة هذا المجتمع، والتقاليد والأفكار والمعتقدات السائدة فيه. إن للتنشئة الاجتماعية دور مهم في تشكيل الصورة الذهنية لدى الأفراد. إن نظام الكوتا يقر بدونية المرأة وتدني مكانتها في المجتمع. تستطيع المرأة أن تصل الى مراكز صنع القرار السياسي بدون الكوتا إذا أصبحت ثقة المجتمع بها أكبر.
الكلمات المفتاحية: المرأة، الكوتا النسائية، المكانة، العقل الجمعي.

المقدمة:

كانت وما زالت المرأة تعاني من الاقصاء والتهميش الذي تفرضه عليها ثقافة المجتمع وما يحمله من عادات وتقاليد صارمة، إن الصورة الذهنية وما يرسمه أو يحمله العقل الجمعي من نظرة دونية للمرأة وبأنها أقل من الرجل تعمل على الحد من فاعليتها في المجتمع، ورغم التحول الكبير الذي جرى في العراق بعد العام 2003 وولوج المرأة في المجال السياسي إلا انه لم يكن لها مشاركة واسعة في هذا المجال فإن دور المرأة بقي محددًا بإطار الكوتا أو الحصة الانتخابية والتي حددت نسبة مشاركتها في العملية السياسية، وحتى هذه الحصة الانتخابية والمقاعد التي تحصل عليها المرأة هي اعتراف يقر بدونية المرأة وعجز في قدراتها وامكانياتها في الوصول الى مواقع القرار السياسي ذاتياً، وذلك لعدم ثقة المجتمع بقدراتها أولاً وعدم ثقتها هي بنفسها ثانياً. وعلينا القول إن تنامي دور المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية يعكس مدى وعي الأفراد بحق المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرار في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالمرأة نصف المجتمع لذا فهي شريك مهم في عملية التنمية الاجتماعية لا يمكننا اهماله. من هذا المنطلق ينبغي السعي الى نشر الوعي بين الأفراد حول أهمية دور ومكانة المرأة في المجتمع، ولن يتم ذلك إلا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية السليمة. يتضمن البحث أربعة مباحث، يتناول المبحث الأول عناصر البحث ومفاهيمه. أما المبحث الثاني فيتناول الثقافة كمرجعية للمشاركة المجتمعية للمرأة: أولاً: العقل الجمعي وصورة المرأة. ثانياً: دور التنشئة الاجتماعية في رسم الصورة الذهنية للمرأة ودورها في المجتمع. والمبحث الثالث يتناول

² م. ، جامعة المثلى، العراق، kafaa.mialy@yahoo.com

المرأة والسياسة - الكوتا النسائية في العراق، أما المبحث الرابع والاخير فيتناول الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: عناصر البحث ومفاهيمه أولاً: مشكلة البحث

تمثل المرأة نصف المجتمع وتعتبر شريك للرجل في عملية بناء ذلك المجتمع لكنها تتعرض الى الاقصاء والتهميش في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والسبب في ذلك هو ما يحمله العقل الجمعي الذي تحكمه العادات والتقاليد من صورة نمطية تقليدية للمرأة، وعن دورها في المجتمع، والذي يقتصر على الانجاب والأهتمام بشؤون المنزل فقط، وبأنها غير قادرة على القيام بأية ادوار اخرى، فهي غير قادرة على المشاركة في اتخاذ أو صنع القرار في اي مجال من مجالات الحياة، مما يعكس هذا على تدني مكانتها ودورها في المجال السياسي، فعلى الرغم من دخول المرأة معترك الحياة السياسية إلا إن مشاركتها لا زالت قليلة، ووصولها الى هذه المراكز في صنع القرار لا يتم إلا بدعم نظام الكوتا، وقد يكون إعطاء حق الكوتا النسائية هو اعتراف بإن المرأة لا تنجح في الانتخابات إذا نافست الرجل مباشرة مما يجعل الحكومات تقر هذا الحق لها، كونها ضعيفة وغير قادرة وغير مؤهلة للوصول باستحقاقها وجهدها وثقة المجتمع بها، وهذه النظرة الدونية للمرأة يجب إن تتغير بتظافر جميع الجهود الفردية والمجتمعية لتغيير الصورة الذهنية عن المرأة في العقل الجمعي،

وهنا تطرح هذه الدراسة عدة تساؤلات منها:

- ما مدى تأثير العقل الجمعي والذي تسيره العادات والتقاليد في تدني مكانة المرأة في المجتمع؟
- هل إن الاستعانة بنظام حق الكوتا والذي يعطى للأقلية هو دليل على ضعف ثقة المجتمع بالمرأة؟ وهل هو اقرار بدونية المرأة مقارنة بالرجل؟
- هل تستطيع المرأة إن تصل الى مراكز صنع القرار السياسي بدون الكوتا؟
- هل إن نظام حق الكوتا يحقق طموح المرأة في الوصول الى مراكز صنع القرار السياسي، وهل إن المرأة اخذت حقها في المشاركة في العملية السياسية؟

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث الحالي:

- من أهمية دور المرأة ومكانتها في المجتمع، وأهمية مشاركتها في اتخاذ القرار السياسي.
- يعد البحث اسهام بسيط في حقل المعرفة والدراسة في العلوم الاجتماعية عامة، وعلم اجتماع المرأة خاصة.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث الى:

- التعرف على أثر العادات والتقاليد والقيم في تشكيل العقل الجمعي والثقافة العامة للمجتمع نحو النظرة للمرأة.
- التعرف على مدى أهمية دور التنشئة الاجتماعية في رسم الصورة الذهنية للمرأة ومكانتها في المجتمع.
- التعرف على الواقع الاجتماعي والسياسي للمرأة في المجتمع العراقي.

رابعاً: منهجية الدراسة

منهج الدراسة هو الطريقة التي يتبعها الباحث في تناوله مشكلة الدراسة وموضوع بحثه. ومن خلال استخدام الباحث للمنهج العلمي يتم الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من الحقائق العامة

حتى يصل الى نتيجة معلومة في بحثنا هذا سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي لتتبع وضع ومكانة المرأة في المجتمع العراقي ومدى مشاركتها في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي.

خامساً: تعريف المصطلحات

أولاً: الكوتا النسائية Women's quota

في الأصل الكوتا Quota كلمة لاتينية استخدمت بلفظها الأصلي وتعني في اللغة العربية (حصة)، كما ويعرف مفهوم الكوتا انه تدبير سياسي بموجبه تخصص عدد من المقاعد داخل مؤسسة ما، لصالح فئة معينة كالأقل يات القومية أو الدينية أو النساء، واعتماد المحاصصة بتوزيع المقاعد التمثيلية بين مختلف مكونات المجتمع. ويجري اعتماد هذا النظام بوصفه تدبير ايجابي لتصحيح خلل في التمثيل المجتمعي لتحقيق المساواة بين المكونات المجتمعة.⁽ⁱ⁾

وتعرف ايضا بأنها ضمان حصة من المقاعد النيابية لبعض المكونات المجتمعية لتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية، تكون ملزمة في أغلب الحالات بأسلوب غير ديمقراطي ولكنه منظم، ويحد من اختيار الناخب لمثليه بارادته المطلقة، وتعتمد السلطة بموجب نظام الكوتا إلى تخصيص نسبة معينة من المقاعد النيابية إلى فئة محددة بعينها، لكي لا يكون حرمان إحدى المكونات أو الفئات المجتمعية من ممارسة الحق في التمثيل النيابي.⁽ⁱⁱ⁾

وتعد الكوتا النسائية Women's quota أحد أشكال الكوتا النيابية يتم اللجوء لتشجيع المرأة للمشاركة في الشؤون السياسية، والعمل على تفعيل ممارسة حقها القانوني في التمثيل النيابي مساواة بالرجل.⁽ⁱⁱⁱ⁾ وفي تعريف آخر للكوتا النسائية انها اعتماد نسبة من المقاعد للمرأة في المجالس النيابية، وبذلك تكون الأحزاب السياسية ملزمة بتخصيص مقاعد للنساء في معظم مستوياتها التنظيمية. فهناك عدد محدود من المقاعد في مجلس النواب ينبغي شغلها من قبل النساء، ولا يجوز أن يقل عدد هذه المقاعد عن النسبة المقررة قانوناً.^(iv)

ثانياً: العقل الجمعي collective mind

إن مفهوم (العقل الجمعي) له دوراً فعالاً في مجال البحث عن مسببات السلوك الجمعي أو الاجتماعي لأنه القوة التي تسير الفعاليات الجماعية المختلفة وذلك من خلال أشكال عديدة منذ المراحل الأولى لظهوره على مسرح التفسير الفلسفي لكل من (كانت) و(هيجل) و (كونت) ثم (دوركايم) وبعدها انتشر استعماله في ميدان علم النفس وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع في بداية القرن العشرين.^(v) ويعرفه احمد زكي بدوي انه الاتجاه الذي يوجه وينظم سلوك الجماعة نحو اي موضوع، مستقلاً عن كل فرد من افراد الجماعة.^(vi) ويعرف العقل الجمعي ايضا بانه التفكير المتشابه والمتطابق في العمل بين اعضاء الجماعة الواحدة.^(vii) وهنا التشابه والتطابق في صورة المرأة المترسخة في ذهنية الأفراد.

ثالثاً: المكانة status

تعرف المكانة لغة على انها (المنزلة ورفعة الشأن).^(viii) والمكانة اصطلاحاً هي الموقع الذي يشغله فرد في جماعة أو تشغله جماعة في مجتمع.^(ix)

ويعرف (ابراهيم مدكور) المكانة بأنها منزلة مادية أو معنوية يصل اليها شخص ما، فهي توضح تأثير الشخص بقوله أو فعله في نفوس المحيطيين به نتيجة تصرفات أو افعال عادية، أو مترتباً على قوى خارقة للعادية لدى الأولياء والقديسين أو ما كان يظن من تأثير السحرة والمشعوذين.^(x) ويعرفها (ميريل) بأنها الوضع الذي يشغله الفرد في مجتمع بحكم سنه، أو جنسه او، ميلاده أو حالته العائلية، أو وظيفته، أو تحصيله. بينما يراها (جورج ميد) بأنها وضع بناء اجتماعي يتحدد اجتماعياً ويرتبط به واجبات وحقوق، ولكل فرد عدة مكانات مثلاً مكانة السن والعمر والوظيفة، ويرتبط بكل مكانة نمط من السلوك المتوقع أو مجموعة من التوقعات الاجتماعية فالرجل له وضع اجتماعي يترتب عليه سلوكيات اجتماعية متوقعة يختلف عن المرأة.^(xi)

المبحث الثاني: الثقافة كمرجعية للمشاركة المجتمعية للمرأة أولاً: العقل الجمعي وصورة المرأة

يتكون المجتمع البشري من مجموعة من القيم والمعايير. والتي في حال الاتفاق عليها من قبل أعضائه تُكوّن ما نسميه **(العقل الجمعي)**، الذي يعمل على تحقيق التماسك والتوازن في المجتمع، ويعتبر أحد أهم مؤسسات الضبط الاجتماعي في المجتمع. ^(xii) ويرى **(دوركايم)** إن **العقل الجمعي** أو **الوعي الجمعي** يعد أهم جانب من جوانب المجتمع، ففي كتابه **(علم إجتماع وفلسفة)** يرى المجتمع بوصفه مجموعة من الأفكار والمشاعر والمعتقدات بصورها المختلفة، وأهم من الأفكار هو المثاليات الأخلاقية، التي هي علة وجوده الأساسية. كما إن الأخلاق والدين والاقتصاد والقانون، ليست سوى أنساق قيم ومن ثم فهي أنساق مثاليات، وبناء على ذلك فإن الوعي الجمعي يؤثر ويتحكم في إرادة الأفراد، إذ إن الأفكار والمشاعر الجمعية لها السلطة بوصفها قوى أخلاقية تهيمن على الفرد فعندما تحرك هذه المثاليات إرادتنا نشعر بأننا موجهون ومقادون، وهي تطفوا فوق إرادة الأفراد الذين تقوم بتحريكهم. والمثالي هو مجموعة من الأفكار التي تحلق فوق الفرد بينما تحته بهمة على القيام بسلوك ما فالصورة الذهنية الجمعية تقوم بتشكيل محتوى العقل الجمعي الذي هو بالتالي مسؤول عن السلوك الفردي. ^(xiii)

وفي مجتمعنا تمثل القيم الحضارية والمعايير الاجتماعية المتعلقة بسيطرة الرجل الى جانب عزلة المرأة سمات مميزة لثقافة إفراده. فهو مازال محكوماً ومقيداً بقيود من القيم الثقافية، والتقاليد، والاعراف التي توارثها عبر الاجيال والمكونة لهويته الثقافية، وهي التي تحدد توزيع الأدوار وطبيعة تقسيم العمل لكلا الجنسين. ^(xiv) ويصف **(دوركايم)** هذه القيم بأنها تصورات تتصف بالعمومية والإلزام وترتبط بإجراءات جزائية حتى تضمن الامتثال لقواعد السلوك، ويتضح إن القيم عند **(دوركايم)** وليدة **العقل الجمعي** وترتبط بحياتنا العملية ارتباطاً شديداً، لذا فهو يرى صعوبة تحرر الأفراد من قيم المجتمع واتخاذ موقف صريح لقوتها الإلزامية. ^(xv)

يرى **(جوستاف لوبون)** مؤلف كتاب **(سيكولوجية الجماهير)**، إن العقل الفردي قد يصل إلى قرارات منطقية في التفكير، ولكنه إذا انجرف مع العقل الجمعي فقد يتصرف بصورة سلبية وغير منطقية، **(يمكن إن توجد هوة سحيقة بين عالم رياضيات شهير وصانع أحذيته على المستوى الفكري، ولكن من وجهة نظر المزاج والعقائد الإيمانية فإن الاختلاف معدوم غالباً، أو قل إنه ضعيف جداً).** ^(xvi) هنا يتشابه الأفراد في سلوكياتهم ومعتقداتهم، رغم اختلاف مستوياتهم العلمية والثقافية.

إن العقل الفردي قد يتحرر من بعض الصور الذهنية السلبية أو عن أي سلوك سلبي لا يسلكه لو كان بمعزل عن الآخرين أي إن تفكيره يختلف عن ما هو عليه مع الجماعة. بمعنى إن الأشكالية بالنسبة للعقل الجمعي تكمن في انه أمر وله من الهيبة الشيء الكثير، فقد تكون بعض جوانب العقل الجمعي التي يجد الإنسان نفسه يعمل من خلالها غير صحيحة، كالموقف من المرأة والنظرة الدونية لها في بعض المجتمعات. فهنا لا بد للفرد إن يتحرر من هذه الجوانب السلبية للعقل الجمعي واستبدالها بجوانب إيجابية تكون مناسبة لمعطيات العصر الذي يعيش فيه. ^(xvii)

إننا نجد من الصعوبة تغيير قيم المجتمع التي توارثها الأفراد عبر الاجيال والتي تجعل منه عضواً مقبولاً وغير مرفوض في مجتمعه لالتزامه بما تفرضه عليه ثقافة المجتمع حول موقفه من المرأة وما يحمله من تصورات مسبقة عن المرأة ومكانتها في المجتمع. وعليه إن **الثقافة** هي التي تشكل عقل المجتمع وتوجه سلوكيات أفرادها، والثقافة التقليدية للمجتمع فرضت قيوداً كثيرة على المرأة، بحيث اقتصر إسهامها على المجال الخاص، دون إتاحة الفرصة لها للمشاركة في المجال العام، الذي تتصل مضامينه الأساسية بما يحدث في المجتمع. ^(xviii)

إن النظرة الى المرأة تحكمها العادات والتقاليد وما ترسمه لها من صورة تضعها في اطر محددة تفرض عليها الكثير من القيود، والتي تعتبر من مشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية من الامور الغير مقبولة في المجتمع لأنها ضد الموروثات الاجتماعية. وعليه فإن للعقل الجمعي الذي يتمسك بعادات وتقاليد ترفض التغيير أثر في تدني مكانة المرأة في المجتمع.

ثانياً: دور التنشئة الاجتماعية في رسم الصورة الذهنية للمرأة.

تلعب الاسرة دوراً هاماً في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد من خلال تزويده بالقيم والاتجاهات والسلوكيات، فبدأ نشوء هذه القيم لدى الطفل عن طريق الملاحظة والتقليد، وبعدها تصبح هذه القيم معايير توجه سلوك الفرد، وتؤهله لكي يكون عضواً مقبولاً في المجتمع.

وإن التمثلات الاجتماعية حول الجنسين لا يتم تشكيلها إلا على المدى الطويل نتيجة للممارسات الاجتماعية والقيم والمعتقدات الثقافية، وبمرور الزمن تصبح حقيقة ثابتة مما يجعلها متجذرة لدى افراد المجتمع. وذلك ما نسميه بـ (العقل الجمعي). فإذا كان المجتمع ذو سلطة أبوية، كما هو الحال في مجتمعنا العربي فإن الخصائص الإيجابية يتم اقترانها بالرجل الذي يمتاز دوره بأنه أكثر سلطة وقوة، نتيجة للموروثات الثقافية والأعراف والقيم والتفسير الخاطئ لبعض النصوص الدينية.^(xix) وقد اثبتت الدراسات إن البنات والأولاد يدركون في سن الرابعة إن دور الذكر يتجه نحو كسب الرزق، أما دور الانثى يتجه الى الأهتمام بشؤون المنزل، وتربى الانثى دائماً على الخضوع والطاعة، وهذا هو نتاجاً للتنشئة الاجتماعية التي تلقاها بصورة رئيسية من اسرتها والتي تؤكد فيها التبعية، فهي لا تعود منذ الصغر على المسؤولية ولا على اتخاذ القرار، وهكذا فإن التنشئة الاجتماعية هي التي تعوقها من تحقيق ذاتها.^(xx) وهذا ما اثبتته دراسة قامت بها (لينور واترمان) L.weitzman عن دور البالغين تبين منها إن صورة النساء تكون عادة نمطية ومحدودة مما يترتب عليه إن يصبحن سلبيات من حيث المطالبة بمكانة مرتفعة أو متوازنة مع الرجل أو مشاركته في اتخاذ قرارات اسرية مهمة، بينما يصبح الذكور ايجابيين فيسيطرون على الأنشطة الخارجية وتكون بيدهم السلطة والقدرة الكافية على اتخاذ القرار، بينما تسيطر النساء على الأنشطة الداخلية ومن ضمنها رعاية رجالهن وأطفالهن على السواء، لذلك يكون الرجال هم قادة المجتمع تتبعهم النساء.^(xxi) ويرى (بارسونز) Parsons إن هنالك عوامل طبيعية ووظيفية تحدد نمط تقسيم العمل الاجتماعي للجنسين فالعوامل الطبيعية المتمثلة بالخصائص البيولوجية لكل من الذكر والانثى هي التي تحدد الدور الاجتماعي الذي يجب إن يحتله كل منهما في المجتمع.^(xxii)

خلاصة القول إن وظيفة الرجل المشاركة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أما المرأة فوظيفتها مقتصرة على كونها ربة بيت مهمتها الحمل والانجاب والأهتمام بشؤون المنزل. وعليه فهي تنظر الى نفسها على انها لا تستطيع تحمل المسؤولية وبالتالي قد يؤثر ذلك بشكل كبير في قدرتها على اتخاذ القرارات وعلى تقديرها لذاتها، والذي ساهم في ذلك هو عملية التنشئة الاجتماعية التي غرست قيم ومعتقدات خاطئة عن دور الذكر والانثى في الحياة الاجتماعية.

أما فيما يخص المشاركة السياسية للمرأة هي ايضا عملية مكتسبة يتعلمها الفرد وتنمو لديه داخل اطاره المجتمعي، اذ تلعب عملية التنشئة الاجتماعية للمرأة من خلال المؤسسات التربوية المختلفة، دوراً اساسياً في تشجيع أو اعاقه مشاركة المرأة السياسية في المجتمع.^(xxiii) وهذا ما يشير إليه الباحثين في علم الاجتماع، حيث إن تقسيم الأدوار المحددة مسبقاً بين الجنسين، والتي تبقى راسخة في ذهنيات الأفراد، هي تحد من مشاركة النساء في المراكز القيادية.^(xxiv) وعليه فإن المشاركة السياسية للمرأة تتأثر بدرجة تقدم المجتمع، وبثقافة وطبيعة هذا المجتمع، والتقاليد والأفكار والمعتقدات السائدة فيه.^(xxv) اذن لا بد إن يكون هناك تغيير يشمل العادات والتقاليد والقيم التي تتركس الصورة الذهنية السلبية لدى الأفراد نحو المرأة. ولا بد إن يشمل التغيير الاجتماعي تغيير أو تعديل في صورة المرأة لإدراك أهمية دورها ومكانتها في المجتمع من خلال عملية التنشئة الاجتماعية السليمة التي تتسم بعدم التمييز بين الجنسين الذكر والانثى.

المبحث الثالث: المرأة والسياسة - الكوتا النسائية في العراق

تعد المشاركة السياسية للنساء من أهم عناصر العملية الديمقراطية في أي بلد، وإن درجة نمو وتقدم المجتمعات تقاس بمقدار قدرتها على دمج النساء في الحياة الاجتماعية العامة أو الخاصة.^(xxvi) وبذلك تكون المشاركة السياسية هي التعبير عن أفكار الفرد واحترام حقوقه ضمن إطار مؤسسات أو جماعات المجتمع بطريقة شرعية تسهم في ممارسة عملية اتخاذ القرارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.^(xxvii) ويرى (ابن رشد) إن بناء المدينة الفاضلة ينبغي إن يسير وفق تناغم اجتماعي يمثل كل من الرجل والمرأة أساسه، وإن جميع المشاريع التي تهمل المرأة كقوة اقتصادية أو سياسية تكون بذلك وضعت بذور فنائها، وعجلت سقوط المدينة وتحويلها إلى مدينة جاهلة أو ضالة أو فاسقة.^(xxviii) وعليه فإن قيمة المشاركة السياسية تكمن في كونها يجب إن تشمل جميع شرائح المجتمع من أجل الاستفادة القصوى من كل الامكانيات والقدرات، وتعتبر مشاركة المرأة السياسية أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه باعتبارها شريك مهم في عملية التنمية التي تسعى لتحقيقها جميع الدول.

وقد سجلت أول مساهمة حقيقية للمرأة العراقية في الحياة السياسية وذلك في ثورة العشرين من القرن الماضي ضد الاحتلال البريطاني، وهي بذلك تعد أول معركة خاضتها المرأة في تاريخ العراق الحديث، رغم بساطة واختلاف أساليب المرأة عن الرجل في المشاركة في ذلك الوقت نظراً لما كان يسود المجتمع في حينها من اوضاع اجتماعية، والتي تتجسد بتبعية المرأة للرجل في كل تفاصيل الحياة المختلفة.^(xxix) وخاضت المرأة العراقية معركة الاستقلال الاجتماعي والسياسي عبر تشكيلات مختلفة، كانت بدايتها الجمعيات الخيرية التي تعتبر النواة الأولى لانطلاقة المرأة في العراق لتندمج في قضايا مجتمعها^(xxx)، فهي حاضرة منذ أول ظهور لحركات التحرر في العراق، بدأتها بالمناداة بحقوقها وحرّياتها وعملت على تشكيل جمعيات نسائية خاصة بها تعنى بشؤون الأسرة. وكانت المحطة الأهم في تاريخ نهضة المرأة العربية عموماً والعراقية خصوصاً هو انبثاق مؤتمرات خاصة بالمرأة، تطالب بحرية المرأة وحرية التمثيل السياسي العادل لها إذ كان للنشاط السياسي (اسماء الزهاوي) الدور الكبير في عقد مثل تلك المؤتمرات، وتأثرت المرأة العراقية بتلك الدعوات الاجتماعية والسياسية لمواكبة حركة التطور الذي غزا العالم.^(xxxi) من هنا بدأت بارقة أمل تلوح في الأفق لترى المرأة العراقية النور وتخرج من ظلمات عاشت فيها قرون طويلة تحملت فيها شتى أنواع الظلم والتمييز بينها وبين الرجل الذي كان يمثل السلطة والقوة وتمثل المرأة الخنوع والخضوع، من هنا بدأت خطوة الألف ميل التي سوف تخطوها المرأة لتصل إلى ما تتمناه. وبالرغم من إن الفوارق الاجتماعية بين الجنسين متجذرة بعمق في ثقافة المجتمع إلا إن من الممكن لها إن تتغير بمرور الزمن. برزت المرأة من جديد في نضالها من أجل استقلالها الاقتصادي، وذلك في الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج ليكون دورها مؤثر وفعال في المجتمع العراقي برغم الآثار السلبية التي انهكت كاهل جميع افراد المجتمع.^(xxxii) إن هذه الظروف الصعبة التي مرت بها المرأة قد خلقت منها انساناً قادراً على تحمل المسؤولية واتخاذ القرار فقد حلت محل الرجل الذي كان مرابطاً على جبهات القتال في خروجها للعمل وفي ادارتها لشؤون الأسرة، وفي ظل غياب الرجل أصبح لها دورين مهمين في الحياة دور ربة البيت ودور المرأة المعيلة لأفراد اسرتها.

أما على الصعيد الدولي وفي العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين عقد أربع مؤتمرات دولية منذ عام 1975- 1995، للنهوض بأوضاع المرأة وقضاياها. فقد دعت اتفاقية (سيداو) للعام 1979 للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى اعتماد مبدأ (الكوتا) لصالح المرأة. وعلى اعتبار كون الكوتا النسوية آلية إستثنائية في تكوين المجالس النيابية، ومن المفترض إن لا تطبق هذه الآلية دوماً، بل بصورة مؤقتة بحسب ظروف كل دولة وفقاً للمادة (1 - أ) من الاتفاقية نفسها. وهي مهلة انتقالية تُعطى من جهة للمجتمع لكي يألف وجود المرأة في المجال السياسي ويُوقن بكونها مساوية للرجل في الإدراك والطاقت الذهنية. كما تُعطى المهلة نفسها للمرأة من جهة أخرى كي تتزود بالوعي والخبرة

الضرورية للعمل في المجال العام والذي لم تألفه من قبل، بسبب عُزوفها الذاتي أو إقصائها. ثم بعد إنقضاء هذه المرحلة الإنتقالية، سيجري التخلي عن الكوتا لإنتقاء الحاجة إليها، نتيجة ما يكون قد أحدثته عملياً من تغييراتٍ جوهرية في الظروف المجتمعية والذهنية العامة للمجتمع وإقامة العدالة والمساواة الفعلية من حيث التمثيل والمشاركة السياسية.^(xxxiii) وهذا ما يجب إن يحدث وهو التخلي عن نظام حصة الكوتا النسائية الذي إن كإن في ظاهره هو انصاف للمرأة من أجل تعزيز مشاركتها السياسية لكنه في حقيقة الأمر يعكس وضعها ومكانتها المتدنية في المجتمع وعدم ثقة المجتمع بها وبقدراتها، هذه الحصة تعطى للمرأة كونها غير قادرة على الوصول الى مواقع صنع القرار من خلال ايمان الاخرين بها وبقدراتها وامكانياتها.

وفي العام 1995 عقدت الأمم المتحدة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيبكين كخطوة لزياد تمثيل النساء في الهيئات النيابية. في هذا المؤتمر وضعت خطة عمل وكانت عبارة عن جدول أعمال تسعى من خلاله لتمكين المرأة وزيادة المساواة بين الجنسين، وصدر عن اللجنة الرئيسية مقررات مهمة. حيث ورد في المادة (190) بند (د) إن المطلوب من جانب الحكومات مراجعة التأثير المتغير للنظم الانتخابية على التمثيل السياسي للمرأة في الهيئات المنتخبة، والنظر عند الاقتضاء في تعديل هذه النظم واصلاحها. ولا سيما تبني نظام الكوتا النسائية كآلية يمكن من خلالها زياد نسبة تمثيل المرأة في المجالس التمثيلية.^(xxxiv) وكان من المفترض إن يأخذ هذا القانون صداه ويطبق في العراق كونه عضوا مهما في منظمة الامم المتحدة وهو ملزم بتطبيق ما يصدر من قرارات، إلا إن طبيعة النظام السياسي الحاكم آنذاك التي امتازت بالدكتاتورية والتسلط حالت دون ذلك.

وفي عام 2003 فقد حصل تغيير في النظام السياسي العراقي، وتشكلت حكومة العراق المؤقتة، واعلن عن تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في 2003/7/13، وكان هناك وجود للمرأة العراقية في العملية السياسية بنسبة تمثيل 12%، فقد بلغ عدد العضوات فيه (3) من مجموع (25) عضواً، ومنحت للمرأة العراقية فرصة للترشيح إلى الجمعية الوطنية منحها لها قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة 2004، فقد ضمت تشكيلة الحكومة المؤقتة التي أعلنت في 2004/6/1 (6) عضوات من مجموع (33) عضواً وبنسبة تمثيل 18%.^(xxxv) وأشار الدستور النافذ للعام 2005 في نص المادة (20) (للمواطنين رجالاً ونساءً) حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب، فكان بذلك حق المرأة في المشاركة الاجتماعية والسياسية واضحاً، وتطبيقاً لذلك وصلت المرأة العراقية الى رئاسة السلطة التشريعية عندما انتخب مجلس النواب السيدة (زكية اسماعيل خليل) رئيسة مؤقتة لمجلس النواب، وهذا ما لم يحصل سابقاً في تاريخ العراق السياسي.^(xxxvi) أما في الفقرة الرابعة من المادة (49) من الدستور العراقي للعام 2005 فقد فعل تطبيق نظام الكوتا، والتي نصت على إن (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب)، في حين جاء في الفقرة (ج) من المادة (30) من القانون إن نسبة تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية لا تقل عن ربع أعضاء الجمعية الوطنية.^(xxxvii) أما مشاركة المرأة العراقية في العملية الانتخابية التي جرت في 2005/1/30 لانتخاب الجمعية الوطنية، فقد حصلت فيها على نسبة تمثيل 27%، وبلغ عدد العضوات فيه (75) عضوة من مجموع (275) عضواً، أما في عام 2006 انخفضت حصة المرأة في المشاركة في مجلس النواب، وبلغ عدد العضوات فيه (72) عضوة من مجموع (274) عضواً، وكانت نسبة تمثيل المرأة 26%.^(xxxviii)

وفي 30 كانون الثاني من عام 2009 بلغ عدد المشاركين في انتخابات مجالس المحافظات التي جرت (14400) مرشح ومرشحة، كان عدد النساء المرشحات في جميع القوائم الانتخابية (3912) مقابل (10488) من الذكور، أي بنسبة (25%) وكانت نسبة النساء المشاركات قد تجاوزت (50%). لكن لم تحصل النساء المرشحات إلا على (98000) صوت في جميع المحافظات التي جرت فيها الانتخابات، من مجموع أصوات الناخبين، على الرغم من إن عدد الفائزات بمقاعد مجالس المحافظات قد بلغ (110)

امرأة، من مجموع ذلك ثلاث نساء فقط حصلن على هذه المقاعد عن طريق الانتخابات، مما اهلن للفوز خارج اطار الكوتا، وذلك يعني إن وصول المرأة الى مجالس المحافظات عن طريق اليات الديمقراطية أمر صعب بدون اعتماد نظام الحصص (الكوتا) كوسيلة سريعة للتعامل مع التمثيل الناقص للمرأة في هذه المجالس.^(xxxix)

وإن فكرة الكوتا النسائية قد ظهرت نتيجة للتراجع الذي اصاب وضع المرأة في الحياة العامة والسياسية، وهي محاولة لتأكيد توظيف النساء في المواقع السياسية.^(xl) فقد اشارت التجارب على عدم وصول المرأة إلى مواقع القرار السياسي المؤثر إلا في حالات نادرة جداً، وذلك عائداً إلى بنية الوعي الاجتماعي العام والأيدولوجيا المتجذرة، إضافة إلى القوانين الصادرة من قبل السلطة.^(xli) ومن ذلك نلاحظ هيمنة العامل السوسيوثقافي المتمثل في تجذر التمثلات الاجتماعية (الصورة النمطية) المناهضة للعمل السياسي النسوي لدى غالبية أفراد المجتمع. فلا زالت مسألة تواجد النساء في الحقل السياسي لا تحظى بالقبول الاجتماعي المطلوب. وإن السلطة في مجتمعنا مرتبطة بممارسة النفوذ والقوة الذكورية، لذلك يمكن القول إن مقاومة تأنيث الحقل السياسي ستبقى أكثر حدة وهي مترسخة بعمق في (العقل الجمعي) وفي الذهنيات المشككة للهويات الجنسانية التي تقف ضد المساواة بين الرجل والمرأة سياسياً.^(xlii)

أما في انتخابات مجلس النواب عام 2010 وفي دورته الثانية فقد حصلت النساء على أكثر من (80) مقعداً في البرلمان من مجموع عدد النساء البالغ أكثر من (2000) من أصل (6539) مرشحاً إذ كان التنافس على (325) مقعد.^(xliii)

وفي عام 2014 وصلت (22) امرأة من أصل (83) إلى البرلمان العراقي الجديد من دون الحاجة إلى الكوتا أي بنسبة 25% من مجمل اعداد اعضاء مجلس النواب العراقي البالغ (328) عضواً حيث وصلت ثلاث فائزات من دون الحاجة إلى أصوات القائمة الانتخابية.^(xliv)

ومن ذلك نلاحظ إن في انتخابات عام 2010 الدورة الثانية لمجلس النواب العراقي قد فازت المرأة العراقية 21 مقعداً في المجلس دون الحاجة إلى الكوتا مقارنة بين عدد الأصوات التي حصلت عليها الفائزات بمقاعد مجلس النواب لعام 2014 نجد إن عدد الأصوات التي حصلت عليها الفائزات بمقاعد في مجلس النواب 2014 يفوق عدد الأصوات الحاصلة عليها الفائزات بمقاعد الدورة السابقة بنسبة 42.48% إذ حصلت الفائزات بمقاعد 2014 على (338911) صوتاً بينما حصلت الفائزات بمقاعد مجلس النواب لعام 2010 بدون كوتا على (194927) صوتاً وكانت السيدة (مها عادل مهدي الدوري) قد حصلت على أعلى أصوات الفائزات (31949) صوتاً بينما حصلت السيدة (حنان سعيد محسن الفتلاوي) على (90781) صوتاً وهي أعلى أصوات الفائزات بانتخابات 2014 أي بزيادة قدرها 64، 80% من أصوات السيدة (مها الدوري)، وهذا ما حصلت عليه المرأة بالتنافس مع الرجال دون الحاجة إلى الكوتا لدورة مجلس النواب الثانية والثالثة وهؤلاء نساء كان للمجتمع ثقة بكفاءتهن.^(xlv) أما الدورة الانتخابية الرابعة فقد حصلت المرأة (87) مقعد من مجموع (329) من مقاعد مجلس النواب، وبنسبة 26%.^(xlvi)

وخلاصة القول إن نظام حق الكوتا يقر بدونية المرأة، نحن نريد أن تصل المرأة إلى مواقع اتخاذ القرار السياسي دون الحاجة إلى هذا النظام كما حصل في بعض الدورات الانتخابية، فعلى الرغم من تفعيل هذا القرار في هذه الدورات لكن وصول المرأة إلى هذه المراكز جاء باستحقاقها وجهودها وقدراتها، إن المرأة العراقية قادرة على إن تتبوأ المراكز القيادية وتثبت جدارتها، وهذا ما يطرحه واقع امكانياتها وقدراتها ودورها المهم عبر التاريخ. لذا علينا إن نعمل على ازالة المعوقات الثقافية التي تحول دون مشاركتها الفاعلة، وتغيير نظرة المجتمع نحوها والإيمان والثقة بدورها ومكانتها.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. تتأثر المشاركة السياسية للمرأة بدرجة تقدم المجتمع، وثقافة وطبيعة هذا المجتمع، والتقاليد والأفكار والمعتقدات السائدة فيه.
2. إن للتنشئة الاجتماعية دور مهم في تشكيل الصورة الذهنية لدى الأفراد.
3. إن نظام الكوتا يقر بدونية المرأة وتدني مكانتها في المجتمع.
4. تستطيع المرأة إن تصل الى مراكز صنع القرار السياسي بدون الكوتا إذا أصبحت ثقة المجتمع بها أكبر.

ثانياً: التوصيات

1. لا بد أن يشمل التغيير الاجتماعي تغيير أو تعديل نحو صورة المرأة لدى الأفراد لإدراك أهمية دورها ومكانتها في المجتمع من خلال عملية التنشئة الاجتماعية السليمة التي تتسم بعدم التمييز بين الجنسين الذكر والأنثى.
2. ينبغي العمل على تغيير الصورة السلبية للمرأة في العقل الجمعي، وذلك من خلال تفعيل دور كافة المؤسسات الاجتماعية، ابتداء من الأسرة ومروراً بالمؤسسة التعليمية ومناهجها التي تعكس الصورة الايجابية لدور ومكانة المرأة في المجتمع والمؤسسات الاخرى كالمؤسسة الدينية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها.
3. إن تحقيق الزيادة المطلوبة في المشاركة السياسية للنساء تتطلب قيام المؤسسات التربوية المختلفة بتوعية النساء بأهمية ممارسة حقوقهن السياسية والعمل على زيادة اهتمامهن بالمشاركة السياسية.

الهوامش

- ⁱ - هنا صوفي عبدالحى، الكوتا النيابية النسائية بين التأييد الدولي والمواقف العربية المتناقضة، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 2009، 23، ص49.
- ⁱⁱ - M. L. Krook, Gender quotas as a global phenomenon: Actors and strategies in quota adoption European Political Science, Vol.3, n°3, 2004, pp 59-65
- ⁱⁱⁱ - هنا صوفي عبد الحى، مصدر سابق، ص49.
- ^{iv} - M. L. Krook, Reforming Representation: The Diffusion of Candidate Gender Quotas Worldwide, Politics & Gender, n°2, 2006, pp 303-327
- ^v - حاتم الكعبي، السلوك الجمعي، المكتبة الوطنية بغداد، العراق، 1973، ص19.
- ^{vi} - احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص185.
- ^{vii} - حاتم الكعبي، السلوك الجمعي مصدر سابق، ص107.
- ^{viii} - ابراهيم مصطفى. احمد حسن الزيات واخرون، المعجم الوسيط، ج1-2، دار الدعوة، استنبول، (د.ت)، ص882.
- ^{ix} - ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، المعجم النقدي في علم الاجتماع، ترجمة وجيه اسعد، ج2، (دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب 2007)، ص368.
- ^x - ابراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975)، ص560.

- xi عبد الله زاهي الرشدان، التربية والتنشئة الاجتماعية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص264، 265.
- xii - فهد العبري، العقل الجمعي: ماهيته وكيفية التعامل معه، صحيفة المدينة، دار المدينة للصحافة النشر، 2010.
- موقع الانترنت <https://www.al-madina.com/article/18489>
- xiii - جينيفر م ليمن ، تفكيك دوركايم نقد ما بعد بعد بنيوي ، ترجمة محمود أحمد عبد الله ، ط 2 ، القاهرة ، المركز القومي للترجمة، 2013 ، ص 69،73.
- xiv - عدي صلاح شهاب احمد القيسي، مؤشرات التغير الاجتماعي لعمل المرأة - دراسة انثربولوجية ميدانية في محافظة بغداد، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد ،كلية الاداب ،2008، ص44-45.
- xv - عبدالباسط عبدالمعطي، عرض تحليلي لمفهوم القيمة في علم الاجتماع، المجلة الإجتماعية القومية، العدد الأول، 1980، ص106.
- xvi - غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ترجمة وتقديم هاشم صالح، ط1، دار الساقى، بيروت، 1915، ص57.
- xvii - فهد العبري، مصدر سابق.
- موقع الانترنت <https://www.al-madina.com/article/18489>
- xviii - علي ليلة، البعد الثقافي لمشاركة المرأة العربية، "دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير"، المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية، القاهرة، 2016، ص3.
- xix - كريمة بن قومار، التمثيل السياسي للمرأة في الدول المغاربية: أزمة اعتراف اجتماعي أم فعالية؟ (الجزائر انموذجا)، مجلة ابحاث قانونية - كلية الحقوق والعلوم السياسية- عدد خاص - جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل، ص344.
- xx - سناء الخولي، الاسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، (د.ت)، ص289.
- xxi - المصدر نفسه، ص290.
- xxii - ليلي عبد الوهاب، حول تغير ادوار المرأة وتطور المجتمع، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 15، العدد الثاني، مصر، 1978، ص131-132.
- xxiii - اسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة- دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعة، اسكندرية، 1983، ص352.
- xxiv - كريمة بن قومار، مصدر سابق، ص343.
- xxv - محمد صبري الحوت، ناهد عدلي شذلي، التعليم والتنمية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص145-146.
- xxvi - يوسف بن يزة ، التمكين السياسي للمرأة، واثره في تحقيق التنمية الانسانية في العالم العربي - دراسة في ضوء تقارير التنمية الانسانية العالمية 2003-2008، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2010، ص132.
- xxvii - سهير لطفي، قراءة نقدية في أدبيات المشاركة السياسية للمرأة العربية: ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغييرات الاجتماعية والثقافية، القاهرة، 1988، ص150.
- xxviii - عبد القادر عرفه، المدينة والسياسة- دراسة في (الضرورة في السياسة) لابن رشد ، ط1، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 2006، ص282-283.
- xxix - حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، طهران، 2005، ص52-53.

- xxx - فوزية صالح شهاب، المرأة والسياسة ودورها في التنمية، التجربة البحرينية، البحرين، قسم شؤون المرأة والأسرة، وزارة الشؤون الاجتماعية، (2006)، ص2.
- xxxii - عبد الجبار البياتي، لمحات من تاريخ الحركة النسوية العراقية عودة الى بداية الصراع من اجل التحرر، مجلة نون، العدد الثامن عشر، تصدر عن التجمع النسائي العراقي المستقل، 2012، ص-30-31.
- موقع الانترنت www.iiwg.org/article.html
- xxxiii - المصدر نفسه، ص68.
- xxxiii - هنا صوفي عبدالحى، مصدر سابق، ص ٤٩.
- xxxiv - هادي الشايب، البرلمانين في ظل نظام الكوتا النيابية النسائية، دراسة حالة النائب الفلسطيني، ط1، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين، 2017، ص3.
- xxxv - محمد وليد صالح، دور العلاقات العامة في المشاركة السياسية للمرأة العراقية - دراسة مسحية لأساليب العلاقات العامة في وزارة الدولة لشؤون المرأة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة بغداد، كلية الاعلام، 2007، ص51.
- xxxvi - وسن حمودي حنيوي، المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة والتحول الديمقراطي في العراق- دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة القادسية، كلية الاداب، 2012، ص95-96.
- xxxvii - حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، العراق، 2008، ص216-217.
- xxxviii - محمد وليد صالح، المصدر السابق، ص51.
- xxxix - اسماء جميل رشيد، التمثيل السياسي للمرأة في العراق - مراجعة في نتائج انتخابات مجالس المحافظات، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، العدد الرابع، 2010، ص219، 214.
- xl - محمد كنوش الشرعة ونرمين يوسف غوانمة، الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الاردني من وجهة نظر المرأة الاردنية، جامعة اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 27، العدد (1 ج)، الاردن، ص663.
- xli - حزام زهور عدي، قضايا المرأة العربية المعاصرة، المستقبل العربي بيروت، العدد (275)، 2002، ص 137.
- xlii - كريمة بن قומר، مصدر سابق، ص339، 347، 342.
- xliii - بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2015، ص 245.
- xliv - تغريد رامز العذاري سعدون شلال ظاهر، المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام 2003، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد (43)، 2019، ص1720.
- xlv - كولشان كمال علي، كوتا النساء في العراق الى أين.
- <http://www.ihc.iq/ar/index.php/news-archive/6093.html>.
- xlvi - مصطفى الناجي، التمكين السياسي للمرأة- مفاهيم ومعوقات ومزايا " حالة العراق " ، مجلس النواب - دائرة البحوث - قسم البحوث، الدورة النيابية الرابعة، العراق، 2019، ص3.

المصادر والمراجع: أولاً: الكتب باللغة العربية

- ابراهيم مدكور ،معجم العلوم الاجتماعية ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر ،1975.
- احمد زكي بدوي ،معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان ،بيروت، ،1978.
- اسماعيل علي سعد،المجتمع والسياسة- دراسات نظرية وتطبيقية،دار المعرفة الجامعة،اسكندرية،1983.
- ابراهيم مصطفى .احمد حسن الزيات واخرون،المعجم الوسيط ،ج1-2،،دار الدعوى،استنبول، (د.ت).
- جينيفر م ليان ، تفكيك دوركايم نقد ما بعد بعد بنيوي ، ترجمة محمود أحمد عبد الله ، ط 2 ، القاهرة ،المركز القومي للترجمة،2013.
- حاتم الكعبي،السلوك الجمعي ،المكتبة الوطنية بغداد،العراق،1973.
- حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز،طهران، 2005.
- ريمون بودون وفرانسوا بوريكو،المعجم النقدي في علم الاجتماع،ترجمة وجيه اسعد،ج2،دمشق،الهيئة العامة السورية للكتاب 2007.
- سناء الخولي ،الاسرة والحياة العائلية ،دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،(د.ت).
- سهير لطفي، قراءة نقدية في أدبيات المشاركة السياسية للمرأة العربية: ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغييرات الاجتماعية والثقافية ،القاهرة، 1988.
- عبد القادر عرفه،المدينة والسياسة- دراسة في (الضروري في السياسة)لابن رشد ،ط1،،مركز الكتاب للنشر،القاهرة،2006 .
- عبد الله زاهي الرشدان،التربية والتنشئة الاجتماعية،ط1،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن،2005.
- علي ليلة، البعد الثقافي لمشاركة المرأة العربية، "دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير"،المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية،القاهرة،2016.
- غوستاف لوبون،سيكولوجية الجماهير،ترجمة وتقديم هاشم صالح، ط1،،دار الساقى،بيروت،1915.
- فوزية صالح شهاب،المرأة والسياسة ودورها في التنمية، التجربة البحرينية،البحرين،قسم شؤون المرأة والاسرة،وزارة الشؤون الاجتماعية،2006.
- محمد صبري الحوت .ناهد عدلي شذلي،التعليم والتنمية ،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،2007.
- مصطفى الناجي،التمكين السياسي للمرأة- مفاهيم ومعوقات ومزايا "حالة العراق " ، مجلس النواب - دائرة البحوث قسم البحوث،الدورة النيابية الرابعة،العراق،2019.
- هادي الشايب، البرلمانيان في ظل نظام الكوتا النيابية النسائية ، دراسة حالة النائب الفلسطيني،ط1،المركز الديمقراطي العربي للنشر،برلين،2017 .

ثانياً: الكتب باللغة الانكليزية

- M. L. Krook, Reforming Representation: The Diffusion of Candidate Gender Quotas Worldwide, Politics & Gender, n°2, 2006.
- M. L. Krook, Gender quotas as a global phenomenon: Actors and strategies in quota adoption European Political Science, Vol.3, n°3,2004.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

- عدي صلاح شهاب احمد القيسي،مؤشرات التغيير الاجتماعي لعمل المرأة - دراسة انثربولوجية ميدانية في محافظة بغداد،رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد ،كلية الاداب ،2008.

يوسف بن يزة ، التمكين السياسي للمرأة ، واثره في تحقيق التنمية الانسانية في العالم العربي - دراسة في ضوء تقارير التنمية الانسانية العالمية 2003-2008، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2010.

محمد وليد صالح، دور العلاقات العامة في المشاركة السياسية للمرأة العراقية - دراسة مسحية لأساليب العلاقات العامة في وزارة الدولة لشؤون المرأة ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة بغداد ، كلية الاعلام، 2007 .

وسن حمودي حنيوي، المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة والتحول الديمقراطي في العراق-دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة القادسية، كلية الاداب، 2012.

رابعاً: المجالات العلمية

اسماء جميل رشيد ،، التمثيل السياسي للمرأة في العراق – مراجعة في نتائج انتخابات مجالس المحافظات ،مجلة شؤون عراقية ، مركز العراق للدراسات، العدد الرابع، 2010.

بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003 ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2015 .

تغريد رامي العذاري. سعدون شلال ظاهر، المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام 2003، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد (43)، 2019.

حذام زهور عدي، قضايا المرأة العربية المعاصرة، المستقبل العربي بيروت، العدد (275)، 2002 .
حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، العراق، 2008 .

عبدالباسط عبدالمعطي، عرض تحليلي لمفهوم القيمة في علم الاجتماع، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الأول، 1980.

كريمة بن قومار، التمثيل السياسي للمرأة في الدول المغاربية: أزمة اعتراف اجتماعي أم فعالية؟ (الجزائر نموذجاً)، مجلة ابحاث قانونية - كلية الحقوق والعلوم السياسية- عدد خاص - جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل .

ليلي عبد الوهاب ، حول تغير ادوار المرأة وتطور المجتمع، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 15، العدد الثاني، مصر، 1978.

محمد كنوش الشرعة ونرمين يوسف غوانمة، الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الاردني من وجهة نظر المرأة الاردنية، جامعة اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 27، العدد (1) ج، الاردن.

هنا صوفي عبدالحى، الكوتا النيابية النسائية بين التأييد الدولي والمواقف العربية المتناقضة، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد، 2009.

خامساً: المواقع الالكترونية:

عبد الجبار البياتي، لمحات من تاريخ الحركة النسوية العراقية عودة الى بداية الصراع من اجل التحرر، مجلة نون، العدد الثامن عشر، تصدر عن التجمع النسائي العراقي المستقل، 2012، ص-30-31.

موقع الانترنت www.iiwg.org/article.html

فهد العبري، العقل الجمعي: ماهيته وكيفية التعامل معه، صحيفة المدينة، دار المدينة للصحافة
النشر، 2010.

موقع الانترنت <https://www.al-madina.com/article/18489>

كولشان كمال علي، كوتا النساء في العراق الى أين.

<http://www.ihec.iq/ar/index.php/news-archive/6093.htm>.